

تقرير الأمين العام المرحلي السادس والعشرون عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالقرار ١٩٣٣ (٢٠١٠) الذي مدد مجلس الأمن بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وطلب فيه إلى الأمين العام تقديم تقرير منتصف المدة في موعد أقصاه ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وتقريراً كاملاً في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد صدر تقرير منتصف المدة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (انظر S/2010/537)، وركز على التطورات المتعلقة بوضع قائمة الناحيين النهائية وتصديق ممثل الأمين العام الخاص عليها. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠ (S/2010/245)، ويقدم آخر ما استجد في التطورات الانتخابية منذ تقرير منتصف المدة.

ثانياً - الحالة الأمنية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة الأمنية العامة في كوت ديفوار مستقرة، ولكنها لا تزال هشة، بسبب العملية الانتخابية الحساسة الجارية وكذلك الجوانب التي لم تحل في عملية السلام، بما في ذلك عدم اكتمال نزع السلاح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة توحيد البلد. وظل معدل الجريمة مرتفعاً في معظم مناطق البلد حيث زاد في المناطق الغربية. وقد هاجم أفراد مسلحون، لم يتسن تحديد هويتهم، المنازل الخاصة ومركبات النقل العام بالبنادق الهجومية والسواطير، حيث أبلغ عن وقوع ما لا يقل عن ٦٢ هجوماً في مناطق أبغورو، وأبيدجان، وأوديني، وبانغولو، وبواكي، ودويكوي، وغيلغو، وكورهوغو. وقد أسفرت تلك الهجمات عن مقتل ١١ شخصا وإصابة عدة أشخاص آخرين بصورة

خطيرة، مما أحدث شعورا باستمرار انعدام الأمن. وكانت تلك الهجمات مصحوبة في كثير من الحالات بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، حيث أفيد عن تعرض ١٢ من النساء والفتيات للاغتصاب.

٣ - وأفيد بأن جماعات الميليشيا قد زاد نشاطها في الفترة التي سبقت الانتخابات، حيث كانت تهدد خلالها بعرقلة العملية الانتخابية إذا ما فشلت الحكومة في دفع بدلات التسريح المستحقة المنصوص عليها في الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي. وأبلغ عن قيام جماعات الميليشيا باحتجاجات في أدمامي ودالوا. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، هددت إحدى جماعات الميليشيا السابقة في بانغولو بأخذ أفراد عملية الأمم المتحدة رهائن إذا لم تنفذ مطالبهم. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، نظم عدد من عناصر الميليشيا في دويكوي المظاهرات، مما أدى إلى تعطيل الاستعدادات التي كان أعضاء من حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكم يجرونها لإقامة تجمع سياسي. وقد سُجلت حوادث مماثلة في غيغلو وتوليلو حيث حاولت عناصر الميليشيا منع الأحزاب السياسية من ممارسة أنشطتها.

٤ - وبالإضافة إلى ذلك، أفيد بأن خلافات سياسية ذات صلة بالانتخابات تسببت في تجدد التوترات العرقية والاجتماعية. ففي أعقاب انتخابات ٣١ تشرين الأول/أكتوبر التي أجريت بطريقة سلمية، وردت أنباء عن تعرض بعض الجماعات العرقية للاستهداف بدوافع سياسية في منطقة دالوا، حيث قامت مجموعات من الشباب بتهديد أنصار المرشح الرئاسي الأسان واتارا التابع لحزب تجمع الجمهوريين وتدمير ممتلكاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، أفيد بقيام عدد من أعضاء اتحاد الطلاب والتلاميذ في كوت ديفوار بتهديد بعض موظفي اللجنة الانتخابية المستقلة في أبيدجان. وأفيد أيضا بأنه قد جرى إرسال رسائل نصية هاتفية تحرض على كره الأجانب والانقسامات العرقية في أبيدجان وأجزاء أخرى من البلد في أعقاب انتخابات ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

ثالثا - حالة تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي

٥ - وفي التقرير المرحلي السابق أشار الأمين العام إلى أن وضع قائمة الناخبين النهائية التي صادق عليها ممثله الخاص يمثل إنجازا كبيرا في عملية السلام في كوت ديفوار. فقد مهد الطريق أمام حصول الملايين من شعب كوت ديفوار على بطاقات الهوية الوطنية وبطاقات الانتخاب، وأمام عقد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بعد فترة سلمية عموما شهدتها الحملة الانتخابية. وعلى الرغم من إحراز تقدم فيما يتعلق بترع السلاح وجوانب أخرى من عملية إعادة توحيد البلد، لم يُنجز بعد عدد من المهام المحددة في الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي.

ألف - الانتخابات والتصديق

التطورات المفوضية إلى إجراء الانتخابات

٦ - خلال الأسابيع التي سبقت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت الأحزاب السياسية ومعظم المرشحين عددا من الاجتماعات والأنشطة السابقة للحملات الانتخابية بطريقة سلمية نسبيا في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، قام عدد من الوفود الرفيعة المستوى بزيارة كوت ديفوار لإظهار الدعم للبلد المتجه نحو هذا المعلم البارز في عملية السلام. وقام وفد من الاتحاد الأفريقي بزيارة إلى كوت ديفوار في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر لتقييم الحالة في البلد، تلتها زيارة قام بها جون آتا ميلز رئيس غانا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وزيارة قامت بها إلين جونسون سيرليف رئيسة ليبيريا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٧ - وفي حين ظلت الأعمال التحضيرية للانتخابات على الطريق الصحيح عقب وضع قائمة الناخبين النهائية في أيلول/سبتمبر، كان لا بد من التغلب على الجدل الدائر بشأن إجراءات الاقتراع في الأيام التي سبقت الانتخابات، والعديد من التحديات اللوجستية التي تتعلق بتوزيع المواد الانتخابية. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة تغييرا في الإجراءات المتعلقة بجدولة ونقل النتائج من مراكز الاقتراع. وقررت اللجنة جدولة النتائج يدويا بدلا من جدولتها إلكترونيا بعد مزاعم أطلقها بعض أعضاء اللجنة بأن الشركة الخاصة التي جرى التعاقد معها للقيام بالعملية الإلكترونية كانت قريبة جدا من حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكم. وبعد إجراء مشاورات مع الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص للميسر الرئيس كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، واللجنة الانتخابية المستقلة، أعلن رئيس الوزراء سورو في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر أن نقل النتائج وجدولتها سيجران إلكترونيا، كما كان مقررا في البداية، نظرا إلى أن تغيير الإجراء في تلك المرحلة المتأخرة يمكن أن يعرقل العملية الانتخابية. وقد شكلت لجنة خبراء تضم ممثلي رئيس الوزراء واللجنة الانتخابية المستقلة، والميسر، وشركة تكنولوجيا خاصة سويسرية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بهدف ضمان الشفافية في عملية الجدولة. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أوضح رئيس الوزراء علنا بأن النتائج ستنقل يدويا وإلكترونيا على حد سواء.

العمليات الانتخابية

٨ - نجحت عموما اللجنة الانتخابية المستقلة في التغلب على التحديات اللوجستية في الأسابيع التي سبقت يوم الانتخابات، بدعم من عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري. وفيما يتعلق بتوزيع المواد الانتخابية، أوليت الأولوية إلى توزيع ٧٢٠ ٧٢٥ ٥ بطاقة

انتخابية و ٩٩٩ ٩٣٢ ٥ بطاقة هوية وطنية، وهو ما بدأ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. ونظرا إلى حالات التأخير في عملية التوزيع، قامت عملية الأمم المتحدة بنقل البطاقات ليس فحسب على مستوى المحليات الفرعية ومكاتب اللجان الانتخابية المحلية البالغ عددها ٤١٥ مكتبا، بل أيضا على مستوى مراكز الاقتراع البالغ عددها ١٧٩ ١٠ مركزا سعيًا إلى الإسراع بعملية التوزيع. وقد تغلبت عموما اللجنة الانتخابية المستقلة على عدد من التحديات، كان منها عدم إرسال دفعات من البطاقات إلى الوجهات الصحيحة، وعدم وجود بطاقات الأفراد في المواقع المحددة. وبحلول وقت فتح مراكز الاقتراع في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، كان معظم الناخبين قد حصلوا على بطاقاتهم. وقامت اللجنة أيضا، بطريقة حصيفة، بوضع ترتيبات أتاحت للناخبين الحصول على البطاقات المتبقية من مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات.

٩ - وقامت أيضا عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري بمساعدة اللجنة الانتخابية المستقلة على نقل المواد الانتخابية الأخرى على مستوى اللجان الانتخابية المحلية البالغ عددها ٤١٥ لجنة. وقد وزعت المواد الانتخابية غير الحساسة، بما في ذلك صناديق الاقتراع، وحُجيرات الاقتراع، ومجموعات اللوازم الانتخابية في الفترة من ٨ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وبعد انتهاء دور الطباعة المحلية من طباعة أوراق الاقتراع، وفقا لقانون الانتخابات بدأ توزيع المواد الانتخابية الحساسة، بما في ذلك أوراق الاقتراع والخبر غير القابل للإزالة، اعتبارا من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وقامت أيضا عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري بتنسيق عملية تشييد نحو ٣٢٥٠ مأوى مؤقتا لمراكز الاقتراع في الهواء الطلق، اضطلعت بها السلطات المحلية بتمويل من اليابان. وقامت عملية الأمم المتحدة في مستودعيها الرئيسيين في أبيدجان وياموسوكرو بإعداد وتعبئة ما مجموعه ٤٠٠ طن تقريبا من حمولات المواد الانتخابية لتوزيعها على المقاطعات الوطنية البالغ عددها ٨١ مقاطعة، واستخدمت ما لديها من القدرات العسكرية واللوجستية وقدرات الشرطة في توزيع المواد في فترة زمنية قصيرة دعما للسلطات الوطنية التي تنظم الانتخابات.

الحملة الانتخابية

١٠ - في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت رسميا اللجنة الانتخابية المستقلة بدء الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية لمدة أسبوعين، وقد جرت في جو سلمي بوجه عام. وقام المرشحون الرئيسيون الثلاثة، وهم الرئيس لوران غباغبو التابع لتحالف الغالبية الرئاسية، والرئيس السابق هنري كونان بيديه التابع للحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، ورئيس الوزراء

السابق ألاسان واتارا التابع لحزب تجمع الجمهوريين، بحملات انتخابية في جميع أنحاء البلد، في حين ركز معظم المرشحين الأحد عشر الآخرين أنشطتهم الانتخابية في معقل كل منهم.

١١ - وقد أجريت الحملات الانتخابية في جو سلمي وحر بشكل عام. غير أن التوترات بين المعسكرات المتعارضة، ولا سيما بين أنصار الجبهة الشعبية الإيفوارية وتجمع الجمهوريين، كانت واضحة، حيث وقعت اشتباكات طفيفة معزولة في بوافليه، ودالوا، وغيلغو، وكاتيولا، ونيابليه (بالقرب من أبنغورو)، وكذلك إيتلاف ملصقات الحملات الانتخابية في بعض المناطق. وندد بعض مرشحي المعارضة، بمن فيهم السيد بيديه والسيد مايري تواكيس التابع لحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار، بعدم قيام وسائل الإعلام، التي تسيطر عليها الدولة، بمنح تغطية إعلامية متكافئة للمرشحين، حسب زعمهم، إلا أن استفادة المرشحين من وسائل الإعلام تحسنت كثيرا خلال الحملة الانتخابية الرسمية مقارنة بالفترة التي سبقتها. وقد قام المجلس الوطني للصحافة والمجلس الوطني للاتصالات السمعية والبصرية بتنظيم عملية الاستفادة من وسائل الإعلام. وأفاد الأول بوقوع سبعة انتهاكات فرضت جزاءات بشأنها في وقت لاحق، وعلق الثاني بث محطة إذاعة تابعة لأحد المجتمعات المحلية لمدة ١٥ يوما لأنها غطت أنشطة الحملات الانتخابية التي قام بها بعض المرشحين، مما شكل انتهاكا للأنظمة المعمول بها.

يوم الانتخابات وإعلان النتائج

١٢ - أجريت الانتخابات الرئاسية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بطريقة سلمية ومنظمة بشكل عام. وشارك فيها ما مجموعه ٤٤٥ ٨٤٣ ٤ ناخبا، بنسبة ٨٣,٧٣ في المائة من الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٧٢٠ ٧٢٥ ٥ ناخبا، مع إقبال كبير من النساء. وراقب عملية الاقتراع ممثلو المرشحين، وآلاف المراقبين الوطنيين وممثلو الأحزاب السياسية، فضلا عن ٤٢٣ مراقبا دوليا. وكان من بين الكيانات التي أوفدت بعثات مراقبين الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، ومركز كارتر، ومجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والبعثتان الدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

١٣ - ووقعت مشاكل تقنية في بعض مراكز الاقتراع، يتعلق معظمها بتأخر وصول بعض موظفي مراكز الاقتراع، أو عدم فهمهم للإجراءات، أو تأخر وصول المواد الانتخابية. ونتيجة لذلك، فتحت بعض مراكز الاقتراع أبوابها في وقت متأخر؛ ومع ذلك، مُنح الناخبون الذي كانوا حاضرين وقت إغلاق مراكز الاقتراع وقتا كافيا للإدلاء بأصواتهم.

وزارت أفرقة الأمم المتحدة، التي تضم ما مجموعه ٦٢٣ موظفا، مواقع الاقتراع في جميع أنحاء البلد يوم الانتخابات لمراقبة العملية ومساعدة موظفي اللجنة الانتخابية المستقلة على تحديد المشاكل وحلها بسرعة.

١٤ - وظلت الحالة الأمنية هادئة في جميع أنحاء البلد يوم الاقتراع. ولم يبلغ سوى عن وقوع حوادث أمنية طفيفة. ووفرت قوات الأمن الإيفوارية الأمن بفعالية، بدعم من القوات المحايدة للعملية التابعة للأمم المتحدة في كوت ديفوار، وقوة ليكورن الفرنسية، في الجنوب والشمال وفقا للخطة الأمنية التي وضعها مركز القيادة المتكاملة التي وقعت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وظلت الحالة في المناطق الحدودية هادئة. وقامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، قبل وأثناء يوم الاقتراع، بتعزيز الدوريات في المناطق الحساسة. وبالإضافة إلى ذلك، عقد قادة قوات الدفاع والأمن الإيفوارية، والقوات الجديدة، ومركز القيادة المتكاملة، وعملية الأمم المتحدة، وقوة ليكورن، اجتماعات منتظمة قبل عمليات الاقتراع من أجل تحسين الترتيبات الأمنية، واستخدموا مركز القيادة في ياماسوكرو لتعزيز ترتيبات التنسيق.

١٥ - وفي يوم الانتخابات تم نشر ما مجموعه ٦٠٠ ٦٠٠ عضو من أعضاء مركز القيادة المتكاملة (من أصل ٨٠٠ ٠٠٠ عضو متوخى في الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي) في ٢١ مركزا مختلطا في الأجزاء الوسطى والغربية والشمالية من البلد. وبينما لم يكن هناك سوى ١٠٠ ١٠٠ عضو يعملون تحت قيادة المركز قبل الانتخابات، تم نشر ٣٠٠ ٥٠٠ عضو إضافيين (٢٠٠ ٥٠٠ عضو من القوات الجديدة و ٢٠٠ ٨٠٠ عضو من قوة الدفاع والأمن) من عناصر الشرطة والدرك في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، ظل افتقارهم إلى المعدات الكافية ووسائل النقل مثار قلق. وبعد انتخابات ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ظلت قوات الشرطة الإضافية تعمل لمدة أسبوع تقريبا في الأولوية المختلطة قبل العودة إلى وحداتها. ومن المتوقع أن يعاد نشرها قبل الجولة الثانية من الانتخابات في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٦ - وبدأ فرز الأصوات مباشرة بعد إغلاق صناديق الاقتراع في نحو ٢٠٠ ٠٠٠ مركز من مراكز الاقتراع بحضور ممثلي المرشحين، فضلا عن المراقبين الوطنيين والدوليين. ثم نُقلت كشوف إحصاء الأصوات إلى مكاتب اللجان الانتخابية بالمقاطعات والأقاليم، ثم نُقلت منها المواد إلى مركز الجدولة في أبيدجان. ووقع بعض التأخير في نقل كشوف الإحصاء من مراكز الاقتراع إلى مكاتب اللجان الانتخابية المحلية نظرا إلى انعدام وسائل النقل، وفشل النقل الإلكتروني في بعض المواقع، ورفض بعض موظفي الاقتراع تقديم النتائج الرسمية قبل تلقي البدلات المتبقية المستحقة لهم. وبالإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ عن بضعة مخالفات، بما في ذلك سرقة بطاقات الاقتراع وعرقلتها. ومع ذلك لم تتأثر كثيرا نتيجة التصويت

بأي مخالفة من هذه المخالفات. وقدمت عملية الأمم المتحدة الدعم اللوجستي، الأمر الذي شكل عنصراً حاسماً في الحد من التأخيرات، وضمن وصول جميع كشوف الإحصاء في أبيدجان في موعد لم يتجاوز ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. واستمرت في الأسابيع التالية لتاريخ الاقتراع في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، مظاهرات موظفي الاقتراع الذين يطالبون بالمدفوعات المتبقية المستحقة لهم.

١٧ - وقد أشاد الأمين العام في بيان صدر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، بالشعب الإيفواري نظراً إلى أنه مارس حقه في التصويت بطريقة سلمية، ودعى الأطراف والمرشحين الإيفواريين إلى قبول النتائج المعلنة المصدق عليها، وتسوية أية شكاوى من خلال الآليات المنشأة قانوناً. ونقل الممثل الخاص للأمين العام نفس الرسالة في لقاءاته مع المرشحين الثلاثة الرئيسيين.

١٨ - وأعرب المراقبون الدوليون، في بيانين منفصلين صدرتا في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عن ارتياحهم عموماً لإجراء الانتخابات، في حين أقرّوا ببعض أوجه القصور، وأبدوا إعجابهم بالإقبال القوي على التصويت وعدم وقوع أي حادث كبير. وحدد المراقبون بعض الصعوبات اللوجستية والإجرائية، بما في ذلك التأخيرات في تسليم المواد الانتخابية الأساسية في جميع أنحاء البلد، وافتقار بعض موظفي الاقتراع إلى التدريب، وعدم كفاية توزيع المعلومات على الناخبين بشأن الإجراءات في يوم الانتخابات. وذكر بعض المراقبين الدوليين أيضاً أنهم منعوا من مراقبة عملية الفرز في بعض مراكز الاقتراع. إلا أنهم أشاروا إلى أنه قد أتيحت عموماً فرص متكافئة أمام المرشحين للاستفادة من وسائل الإعلام خلال فترة الانتخابات الرسمية، بما في ذلك على شاشات التلفزيون الإيفواري الرسمي، وأن الهدوء قد ساد أثناء فترة الحملة الانتخابية.

١٩ - وخلال الفترة الفاصلة بين الانتخابات في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وإعلان النتائج المؤقتة كثرت التكهنات عن إحصاء الأصوات وجدولتها، مما أسهم في إثارة بعض التوترات. وفي أبيدجان، دعا رئيس هيئة أركان قوة الدفاع والأمن، الجنرال فيليب مانغو، السكان في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى العودة إلى ممارسة وظائفهم والحفاظ على الهدوء. ونشرت اللجنة الانتخابية المستقلة النتائج الجزئية الأولية مساء ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر حزب السيد بيديه، الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، بياناً زعم فيه حدوث مخالفات وعدم شفافية عملية إحصاء الأصوات ووجود تضارب في النتائج. ودعا الحزب اللجنة إلى وقف الإعلان عن النتائج المؤقتة، وطلب إعادة فرز الأصوات.

٢٠ - وفي الساعات الأولى من صباح ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت اللجنة النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية. وحصل الرئيس غباغبو على نسبة ٣٨,٠٤ في المائة من الأصوات، يليه

السيد واتارا (٣٢,٠٧ في المائة) والسيد بيديه (٢٥,٢٤ في المائة)، وحصل ١١ مرشحا من المرشحين الآخرين على ما مجموعه نحو أربعة في المائة. ولم يحصل أي مرشح بمفرده على أغلبية مطلقة من الأصوات تخول له، حسب نص الدستور، الفوز في الجولة الأولى من الانتخابات.

٢١ - وتظاهر أنصار السيد بيديه بالقرب من مقر الحزب في أبيدجان يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر احتجاجا على مخالفات زعموا حدوثها في العملية، إلا أنهم لم يلجأوا إلى العنف. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار الذي يتبعه السيد مابري تواكيس، في الدعوة إلى إعادة فرز الأصوات. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قام حوالي ٥٠٠ مؤيد من مؤيدي الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار بمظاهرة سلمية في داو كرو، معقل السيد بيديه، للتعبير عن عدم رضاهم عن نتائج الانتخابات الرئاسية. واستمرت مظاهرات أنصار ذلك الحزب على نطاق أضيق، وأفيد بأن أعضاء الجبهة الشعبية الإيفوارية أعربوا عن قلقهم أيضا إزاء وقوع مخالفات خلال العملية الانتخابية. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر تحالف تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام المعارض بيانا زعموا فيه وقوع "مخالفات خطيرة" في الجولة الأولى، أعلن فيه السيد واتارا انضمامه إلى دعوة الحزب الديمقراطية لكوت ديفوار التي طالبت بإعادة فرز الأصوات.

٢٢ - وتستند هذه المزاعم إلى الاختلاف الإجمالي في عدد مراكز الاقتراع. وإجمالي عدد كشوف الإحصاء الصادرة (كان هناك ٢٠ ٠٧٣ مركز اقتراع في حين لم يصدر سوى ١٩ ٨٥٤ كشف إحصاء يوم الانتخابات)، وجاء ذلك بسبب دمج مراكز الاقتراع في المباني العامة الكبيرة وإلغاء كشوف الإحصاء وبعض مراكز الاقتراع في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تفاوت في عدد الناخبين المسجلين (٧٢٥ ٧٢٥ ٥ ناخبا على القائمة النهائية للناخبين و ٧٨٤ ٤٩٠ ٥ ناخبا في الإعلان عن النتائج المؤقتة، مما أدى إلى وجود تباين بلغ ٥٨ ٧٧٠ ناخبا)، نشأ عن إدلاء أفراد الأمن وموظفي الانتخابات بأصواتهم في مراكز الاقتراع التي يعملون فيها بدلا من التصويت في مكان تسجيلهم. وعلى إثر ذلك أصدرت بعض مراكز الاقتراع كشوف إحصاء بعدد من الأصوات أكبر من عدد الناخبين المسجلين.

٢٣ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن المجلس الدستوري النتائج النهائية للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، مصدقا بذلك على صحة النتائج المؤقتة التي أعلنتها اللجنة الانتخابية المستقلة. ووفقا للدستور، ستعاد انتخابات الرئاسة بين الرئيس غباغبو والسيد واتارا، لأنهما المرشحان الحاصلان على أعلى نسبة من الأصوات، وعدم حصول أيهما على الغالبية المطلقة.

وذكر رئيس المجلس الدستوري أنه لم تُقدم أي طعون إلى المجلس في غضون الإطار الزمني القانوني. ومع ذلك، فقد طعنت أحزاب المعارضة في صحة ذلك. كما أشار المجلس إلى أنه كان من المقرر إجراء جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. غير أن رئيس الوزراء سورو أعلن في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر بعد اجتماع لمجلس الوزراء أن الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية ستعقد، حسب ما هو مقرر أصلاً، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، نظراً إلى الصعوبات التقنية واللوجستية. وقد وقع الرئيس غباغبو المرسوم ذي الصلة في نفس اليوم. وأصدرت اللجنة الانتخابية المستقلة، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بياناً أشارت فيه إلى أن الحملة الانتخابية للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية ستعقد خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ودعت المرشحين إلى أن تكون الحملات سلمية ومنظمة كما كانت في الجولة الأولى.

٢٤ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام بياناً، دعا فيه السيد بيديه أنصاره إلى التصويت لصالح السيد واتارا في الجولة الثانية. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تعهد السيد واتارا علناً بأنه في حالة فوزه، سوف يتقاسم السلطة مع السيد بيديه.

عملية التصديق

٢٥ - تمشيا مع الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧)، صدق الممثل الخاص للأمين العام صراحة على نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. واستند التصديق إلى "إطار المعايير الخمسة للتصديق"، الذي أشار إليه في الفقرة ٣٢ من التقرير المرحلي السادس عشر عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2008/250). ويحدد الإطار المعايير القياسية العامة التي تمكن الممثل الخاص من تقييم ما يلي: (أ) وجود بيئة آمنة خلال الفترة السابقة للانتخابات تتيح مشاركة السكان والمرشحين بشكل تام في العملية؛ (ب) شمولية العملية الانتخابية؛ (ج) حصول جميع المرشحين على فرص متكافئة في الاستفادة من وسائل الإعلام الخاضعة للدولة، ومدى حياد هذه الوسائل؛ (د) مصداقية قائمة الناخبين وقبولها من جميع الأطراف؛ (هـ) تحديد نتائج الانتخابات من خلال عملية فرز شفافة وقبول تلك النتائج.

٢٦ - وراقب الممثل الخاص تلك العملية وقيمها عن كثب، بما في ذلك تسجيل المرشحين، وتوزيع بطاقات الناخبين وطاقات الهوية الوطنية، وعمليات الاقتراع، وإعلان اللجنة الانتخابية المستقلة النتائج المؤقتة، وإعلان المجلس الدستوري النتائج النهائية. وقد خلص بعد تحليل وتقييم شاملين للنتائج النهائية التي أسفرت عنها الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية

إلى استنتاج مفاده أن العملية، من بدايتها وحتى إعلان النتائج النهائية، كانت عموماً سلمية وديمقراطية، وأنه تم تحديد نتائج الانتخابات من خلال عملية شفافة. وذكر أن المخالفات المبلغ عنها كانت طفيفة في طبيعتها ولم تؤثر في النتائج تأثيراً جوهرياً.

باء - إعادة توحيد البلد والقضايا المتصلة بالأمن

٢٧ - يحدد الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي، الذي وقع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، طرائق تنفيذ الجوانب المتصلة بإعادة توحيد البلد، بما في ذلك تخزين أسلحة المقاتلين السابقين في القوات المتحاربة سابقاً؛ وتفكيك الميليشيات؛ وإعادة إطلاق عملية إعادة توحيد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية والقوات الجديدة؛ واستكمال إعادة بسط سلطة الدولة بشكل فعال على جميع أنحاء البلد، بما في ذلك *corps prefectoral* (السلطات المحلية) والهيئة القضائية وهيئة الشؤون المالية وهيئة الجمارك.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير اتخذت خطوات هامة فيما يتعلق بترع السلاح والجوانب الأخرى المتعلقة بإعادة توحيد البلد، ومنها الشروع في عملية تجميع مقاتلي القوات الجديدة السابقين في بواكي، وسيغيلا، وكورهوغو، ومان، والبدء في دفع بدلات التسريح إلى المقاتلين السابقين في عدد من المواقع؛ ونشر القوات الجديدة ومسؤولية الجمارك الحكوميين بصورة مشتركة على المواقع الحدودية.

٢٩ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، لاحظ الميسر، رئيس بوركينا فاسو كومباوري، مع الارتياح الجهود الجارية لتنفيذ المهام المتبقية المنصوص عليها في الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، عقد الإطار الاستشاري الدائم اجتماعاً في واغادوغو في ٢١ أيلول/سبتمبر تحت رعاية الميسر، وبمشاركة من الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو وزعمي حزبي المعارضة، السيد بيديه والسيد واتارا، أصدر على إثره الإطار بياناً ينوه فيه بالتقدم المحرز فيما يتعلق بإعادة توحيد البلد، وعلى وجه الخصوص عمليات تجميع عناصر القوات الجديدة في بواكي، وسيغيلا، وكورهوغو، ومان. وأثنى الإطار أيضاً على التقدم المحرز في استعادة سلطة الدولة، بما في ذلك نشر موظفي الجمارك في بواكي، وبوغو، وفيركيسيدوغو، وكورهوغو، ومان، ووانغولودوغو، وحث الأطراف الإيفوارية على إنجاز المهام المنصوص عليها في الاتفاق التكميلي الرابع. وفيما يتعلق بتسجيل الناجحين ذكر الإطار الاستشاري الدائم أيضاً أن الأشخاص الذين لم يتسن التحقق من هويتهم لأسباب تقنية، البالغ عددهم ٥٥ ٠٠٠ شخص، ينبغي أن تتاح أمامهم فرصة عرض قضاياهم على هيئة تقنية مخصصة تُنشأ بعد الانتخابات.

٣٠ - ولم يكتمل بعد عدد كبير من المهام المنصوص عليها في الاتفاق، فيما يتعلق بنزع السلاح وإعادة توحيد البلد، منها نزع سلاح مقاتلي القوات الجديدة السابقين وتفكيك الميليشيات؛ وإعادة توحيد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية؛ وإعادة بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء البلد، بما في ذلك إعادة نشر السلطات المحلية، والهيئة القضائية، وهيئة الشؤون المالية، وهيئة الجمارك؛ ومركزية خزانة الدولة.

نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتفكيك الميليشيات

٣١ - بدأت رسمياً عمليات نزع سلاح وتجميع ٥ ٠٠٠ مقاتل سابق من القوات الجديدة ممن وقع عليهم الاختيار للانضمام إلى القوات المسلحة الإيفوارية، في كل من بواكي، في ٢٧ آب/أغسطس، وسيغيلا في ٢٠ آب/أغسطس، وكورهوغو، في ١٥ حزيران/يونيه، ومان في ٢٤ آب/أغسطس، واستمرت هذه العمليات طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد بلغ عدد العناصر التي تم تجميعها، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر في جميع المواقع الأربعة، ٣ ٦٢٩ عنصراً، من أصل ٥ ٠٠٠ عنصر من المقرر إدماجهم في الجيش الجديد، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق التكميلي الرابع. ومع ذلك ما زالت عمليات التجميع تواجه بعض الصعوبات، لا سيما فيما يتعلق بعدم كفاية الموارد اللازمة لتشغيل مواقع تجميع ودعم المقاتلين السابقين، رغم أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قدمت بعض الدعم اللوجستي لتلك العمليات. وقد أدت هذه الصعوبات إلى عدم إمكانية تجميع غالبية المقاتلين السابقين بشكل دائم. وبالتوازي مع عملية التجميع، أعيد تنظيم مناطق قيادة القوات الجديدة وانخفض عددها من عشر مناطق قيادة إلى أربع أفرقة تسمى "أفرقة إعطاء التعليمات" في كل من، بواكي وسيغيلا وكورهوغو ومان.

٣٢ - وفي الوقت نفسه، استمرت عمليات نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في القوات الجديدة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وهناك ٣٢ ٧٧٧ مقاتلاً سابقاً من المقاتلين المسجلين سيوزعون على النحو التالي: تسريح ٢٣ ٧٧٧ مقاتلاً؛ وضم ٥ ٠٠٠ مقاتل إلى الجيش الجديد؛ وإدماج ٤ ٠٠٠ مقاتل في مركز القيادة المتكاملة. وبحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، تم تسريح ١٧ ٦٠١ مقاتل. إلا أنه لم تجمع سوى كمية محدودة من الأسلحة، معظمها غير صالح للاستخدام، أثناء عملية نزع السلاح وقد تم تخزين هذه الأسلحة في أماكن آمنة تابعة للأمم المتحدة. وفي أيلول/سبتمبر، بدأت الحكومة في دفع بدلات تسريح للمقاتلين السابقين في القوات الجديدة في كل من بونا وبونديالي وكورهوغو، ودُفع لما مجموعه ١ ١٧٠ مقاتلاً مبلغ قدره ١٠٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٢٠٠ دولار) لكل واحد منهم. وشملت المدفوعات أفرقة أخرى من أفرقة إعطاء

التعليمات، ويتوقع أن تستمر تلك المدفوعات بعد إجراء الانتخابات. وفي الوقت نفسه، تجمع عدد من المقاتلين السابقين والأشخاص المتضررين من النزاع يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر في بواكي للمطالبة بالحصول على بدلات إعادة الإدماج.

٣٣ - ورغم أن عملية نزع سلاح الميليشيات وحلها ما زالت متعثرة، حيث تم فقط تسريح ١٧ ٣٠١ عنصراً من مجموع ٤٥١ ٣٧ عضواً من أعضاء الميليشيات الذين تم تصنيفهم، فقد أدى دفع بدلات تسريح لعناصر القوات الجديدة إلى أن تطالب الميليشيات بدفع البدلات المتأخرة وقيمتها حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١ ٠٠٠ دولار) لكل شخص، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق التكميلي الرابع. وتم الإبلاغ عن احتجاج جماعات الميليشيات السابقة في كل من أدجامي وبانغولو ودالوا.

٣٤ - وقد اختتمت في وقت سابق من عام ٢٠١٠ المرحلة الأولى من مبادرة ١ ٠٠٠ مشروع صغير، التي يمولها صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، حيث أتاح ٥٣٩ مشروعاً الفرصة لإعادة استيعاب ٦٣٧ ٣ مستفيداً. وبدأت المرحلة الثانية من البرنامج في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بمبلغ إضافي قدره مليون دولار مقدم من صندوق بناء السلام حيث سيفيد البرنامج مباشرة أكثر من ٢٠٠ ١ مقاتل من المقاتلين السابقين في القوات الجديدة، وعناصر الميليشيات والجماعات والفئات الضعيفة المتضررة من النزاع، والشباب المعرضين للخطر.

إعادة بسط سلطة الدولة ومركزية شؤون الخزانة

٣٥ - أحرز تقدم محدود نحو تحقيق مركزية شؤون الخزانة الحكومية. واستمر المسؤولون عن القوات الجديدة في فرض وجمع الضرائب وإيرادات الجمارك. وفي الوقت نفسه، أُجري تدريب على مدى يومين لمقاتلي القوات الجديدة في ٢٩ تموز/يوليه بهدف إدماجهم في دائرة الجمارك الوطنية. وأقيمت احتفالات في بوجو ووانغولدوغو في ٧ أيلول/سبتمبر، وفي بواكي وفيركيسيدوغو وكوروهوغو في ٨ أيلول/سبتمبر بمناسبة نشر ما مجموعه ١٣٨ ضابطاً من ضباط الجمارك ممن ينتمون إلى القوات الجديدة. ومع ذلك، فهم لا يعملون بكامل طاقتهم حتى الآن لأن القوات الجديدة ما زالت تسيطر على هذه المناطق، وما زالت تجمع الضرائب غير المشروعة. وفي الوقت نفسه، يجري تعيين ضباط الجمارك المعارين الثمانية الذين ستقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتوزيعهم في المنطقة الشمالية لتقديم المشورة والدعم اللازمين لمسؤولي الجمارك الوطنيين.

٣٦ - وفيما يتعلق بالسلطة القضائية، فإن المحكمتين اللتين أغلقتا في أعقاب مظاهرات، شباط/فبراير ٢٠١٠ (محكمة مان الابتدائية ومحكمة كاتيبولا المؤقتة)، حسب ما هو موضح

في تقرير الأمين العام الصادر في أيار/مايو ٢٠١٠ (S/2010/245)، عاودتها العمل في آب/أغسطس ٢٠١٠، وأصبحتا قادرتين على النظر في الطعون المتعلقة بالقائمة الأولية للناخبين. ورغم أن الإحدى عشرة محكمة الموجودة في المنطقة الشمالية عاودت جميعها العمل رسمياً، فلم تمارس محكمة الاستئناف في بواكي عملها بعد نتيجة لاستمرار عجزها عن تحقيق النصاب القانوني من القضاة. علاوة على ذلك، ليست المحاكم في وضع يسمح لها بالتعامل مع أي مسائل جنائية نظراً إلى عدم وجود ضباط للشرطة القضائية وقوات للأمن يعملون بشكل سليم، وفي الوقت نفسه، ما زالت عملية إعادة توزيع موظفي السجون الإيفواريين على مرافق السجون في الشمال معلقة.

رابعاً - نشر عناصر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

ألف - العنصر العسكري

٣٧ - في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، كان قوام القوة العسكرية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لا يزال ٧ ٧٥٠ فرداً، من بينهم ٤٧٤ جندياً و ١٨٣ مراقباً عسكرياً و ٩٣ ضابطاً من ضباط الأركان، مقابل حد أقصى مأذون به قوامه ٧ ٧٩٢ فرداً، من بينهم ٤٠٠ جندي إضافي سيعملون لمدة تصل إلى ستة أشهر من أجل تعزيز الأمن خلال الفترة الانتخائية، على النحو المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٤٢ (٢٠١٠). وقد تم الانتهاء من نشر سرية واحدة إضافية في ياموسوكرو (٢٠٠ جندي) وسرية واحدة إضافية في أبيدجان (٢٠٠ جندي) في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

٣٨ - وعملاً بالقرار ١٩٣٣ (٢٠١٠)، وبناءً على التوصية التي وردت في تقرير الأمين العام الصادر في أيار/مايو ٢٠١٠، تم الانتهاء من إعادة تشكيل العنصر العسكري لتعزيز قدرته على الاستجابة في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وشمل ذلك تعديل نشر القوات الحالية بهدف زيادة تركيز القوات في المناطق الحرجة، وتحقيقاً لتلك الغاية، تم نقل سرية مشاة من داباكالا إلى بواكي لتعزيز الاحتياطي في القطاع، وأعيد تشكيل كتيبة قوة الاحتياط التابعة لعملية الأمم المتحدة في ياماسوكرو لإنشاء فصيلة مقاتلة إضافية. إضافة إلى ذلك، تم نشر وحدة طيران عسكري مجهزة بثلاث طائرات هليكوبتر عسكرية خفيفة متعددة الأغراض في غرب الدوا، من أجل سد الثغرة الحالية، جزئياً، في قدرة الطيران العسكري التابع لعملية الأمم المتحدة.

٣٩ - واستكمالاً للتدابير التي أُتخذت بالفعل لتعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قبل الانتخابات حسب ما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٩٤٢ (٢٠١٠)، ورغم أن الوضع

الأممي في كوت ديفوار ظل هادئاً في أعقاب انتخابات ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، واصلت عملية الأمم المتحدة النظر في الخيارات المتاحة التي تكفل مواصلة عملية التعزيز إذا اقتضي الوضع ذلك خلال الفترة المتبقية من العملية الانتخابية. ومن ثم تستطلع الأمانة العامة إمكانية نقل القوات والأصول الجوية مؤقتاً من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حسب المطلوب في إطار ترتيبات التعاون فيما بين البعثات المنصوص عليها في الفقرات من ٤ إلى ٦ من قرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥) والفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٣٨ (٢٠١٠).

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع العنصر العسكري بالمهام الموكلة إليه بحماية موظفي الأمم المتحدة والمعدات والمنشآت أثناء الدوريات وأثناء مهام الحراسة الثابتة. إضافة إلى ذلك، ساعد العنصر العسكري اللجنة الانتخابية المستقلة على نقل وتوزيع المواد الانتخابية في جميع أنحاء البلد قبل الانتخابات، وعلى جمع المواد الانتخابية الحساسة بعد التصويت. وتماشياً مع المهام الأمنية أثناء الانتخابات، قدمت عملية الأمم المتحدة المساعدة إلى مركز القيادة المتكاملة، وعملت عن كثب مع قوات الدفاع والأمن الإيفوارية وقوة ليكورن الفرنسية، للحفاظ على الأمان اللازم للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

٤١ - وما زال قوام قوة ليكورن الفرنسية ٩٠٠ جندي تم نشرهم في منطقة أبيدجان. وكان مجلس الأمن قد مدد، بموجب قراره ١٩٣٣ (٢٠١٠)، ترخيصه لقوة ليكورن بتقديم الدعم إلى عملية الأمم المتحدة، داخل حدود نشر تلك القوات وحسب قدراتها، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وإضافة إلى حماية المنشآت الرئيسية في أبيدجان، بما في ذلك المطار، واصلت قوة ليكورن في حدود قدراتها مساعدة عملية الأمم المتحدة على تقديم الدعم إلى قوات الأمن الإيفوارية.

باء - عنصر الشرطة

٤٢ - في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ قوام الشرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٣٢٩ ١ فرداً، منهم ٤٣٣ مستشاراً من مستشاري الشرطة، من بينهم ١٩ امرأة، و ٨٩٧ ضابطاً في وحداتها الست المشكلة، مقابل حد أقصى مأذون به قوامه ١ ٤٥٠ فرداً. وأقر مجلس الأمن، في قراره ١٩٤٢ (٢٠١٠)، زيادة قوام وحدات الشرطة المشكلة بمقدار ٥٠٠ ضابط لمدة تصل إلى ستة أشهر، من أجل تعزيز الترتيبات الأمنية خلال الانتخابات. وقد تم الانتهاء من نشر الضباط الإضافيين في وحدات الشرطة المشكلة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. إضافة إلى ذلك، وعملاً بالقرار ١٩٣٣ (٢٠١٠)، وبالتوصية الواردة في

تقرير الأمين العام الصادر في أيار/مايو ٢٠١٠، أعيدت موازنة قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة مما أدى إلى إضافة ٥٠ ضابط شرطة إلى وحدات الشرطة المشكلة القائمة.

٤٣ - واستمر عنصر الشرطة التابع لعملية الأمم المتحدة في تقديم المشورة والدعم اللوجستي إلى الشرطة الإيفوارية وغيرها من وكالات إنفاذ القوانين، وإلى مركز القيادة المتكاملة بوجه خاص، من خلال التدريب والمشاركة في المواقع في الجزأين الشمالي والغربي من البلد. واستمر عنصر الشرطة بالاشتراك مع الجهات المانحة، في وضع وتنفيذ مشاريع لبناء قدرات وكالات إنفاذ القوانين الإيفوارية في مجالات مثل التدريب، وعلوم الطب الشرعي وأخلاقيات الشرطة. وعقدت الشرطة عدة حلقات عمل لتدريب وكالات إنفاذ القوانين الإيفوارية على توفير الأمن خلال الانتخابات، مع التركيز على مكافحة الشغب وإدارة النظام العام.

خامسا - حقوق الإنسان

٤٤ - ما زالت حالة حقوق الإنسان في هذا البلد مثار قلق. فقد تعرض مدنيون، في الجزئين الشمالي والجنوبي من البلد، للإعدام بدون محاكمة وللتعذيب وسوء المعاملة والاعتقال التعسفي والابتزاز على يد عناصر في قوات الدفاع والأمن الإيفوارية. وما زال الإفلات من العقاب يثير القلق، رغم قرارات الاتهام التي أصدرتها المحكمة العسكرية والمحكمة الجنائية في أبيدجان بحق عشرة من أفراد قوات الأمن الوطني، من بينهم ضابط شرطة واحد، وستة من رجال الدرك، وثلاثة من موظفي الجمارك، اتهموا بكسب المال عن طريق التهديد بالعنف، والابتزاز ومضايقة المواطنين، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٥ - وما زالت حالة حقوق الإنسان محفوفة بالمخاطر لا سيما في الغرب. ويتعلق ذلك جزئيا بالتوترات الطائفية بسبب النزاع على الأراضي، والانتهاكات التي يرتكبها قطاع الطرق. وقد تم الإبلاغ عن عدد من حالات الاعتقال التعسفي واتهامات بكسب المال عن طريق التهديد والعنف وابتزاز الأموال والسلع من السكان الغرباء، لا سيما في منطقة بوندوكو.

٤٦ - ولا يزال احترام حقوق الإنسان ضعيفا بشكل عام في الجزء الشمالي من البلاد. وقد ارتكبت القوات الجديدة ما لا يقل عن ٣٧ انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، من بينها حالات اعتقال واحتجاز تعسفي وتعذيب وسوء معاملة. وتعرض ستة من عناصر القوات الجديدة، لتعذيب شديد على أيدي عناصر من القوات الجديدة قبل اعتقالهم في سجن بواكي المدني،

بسبب اتهامهم بالضلوع في قتل قائد أمن منطقة بونديالي - كورهوغو الفرعية التابعة للقوات الجديدة في ١٩ أيار/مايو.

٤٧ - واستمرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وإذكاء الوعي بقواعد ومبادئ حقوق الإنسان من خلال أنشطة تدريبية في جميع أنحاء البلاد. وفي ٢٦ آب/أغسطس، نشرت عملية الأمم المتحدة تقريراً عن تحقيق أُجري في أحداث العنف التي وقعت في شباط/فبراير ٢٠١٠. وبناءً على تقرير الأمين العام الصادر في أيار/مايو ٢٠١٠، وضعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري استراتيجية شاملة لحماية المدنيين، تؤكد من جديد على أن عملية الأمم المتحدة مخولة ولاية التدخل لحماية المدنيين الذين يواجهون تهديداً وشيكاً بالتعرض للعنف الجسدي، حسب قدراتها في مناطق نشرها.

الجانب الجنساني

٤٨ - واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعزيز قدرات السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية والجماعات النسائية المحلية فيما يتعلق بتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام، وإذكاء الوعي بالقضايا الجنسانية، والحد من العنف القائم على نوع الجنس، بطرق منها عقد دورات تدريبية متنوعة. وقامت عملية الأمم المتحدة أيضاً بتدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، الذين تم نشرهم حديثاً، على الجوانب الجنسانية في حفظ السلام.

العنف الجنسي

٤٩ - تدهورت حالة احترام حقوق النساء والفتيات خلال الفترة قيد الاستعراض، لا سيما في الأجزاء الوسطى والغربية والشمالية من البلد. وحدثت زيادة كبيرة في حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك ضد الأطفال. وتم الإبلاغ عن ٥٦ حالة اغتصاب، أُلقي القبض على ١١ شخصا من مرتكبيها. وكان معظم الضحايا من القُصر. وقام موظفو شؤون حقوق الإنسان التابعون لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتوثيق خمس حالات زواج قسري و ٢١٦ حالة عن فتيات تعرضن لعمليات تشويه أعضائهن التناسلية، مما يشكل انتهاكا للقوانين. وتم الإبلاغ في منطقة كورهوغو، عن اختفاء خمسة أطفال تقل أعمارهم عن سنتين، عثر عليهم فيما بعد مقتولين.

حماية الطفل

٥٠ - وفقا لقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في كوت ديفوار، والإبلاغ عنها، وتعميم ثقافة حماية الطفل وحقوق الطفل من خلال التدريب المنتظم لأفراد الجيش والشرطة والموظفين المدنيين. ووفرت عملية الأمم المتحدة التدريب أيضا للأطراف المعنية الوطنية، بما في ذلك قادة المجتمعات المحلية والجماعات النسائية وجمعيات الشباب. كما واصلت، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، تقديم المساعدة إلى الحكومة على وضع الإطار المؤسسي الوطني لحماية الطفل.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥١ - نظمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دورات تدريبية لأفراد حفظ السلام لتوعيتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وتعريفهم بها وتدريبهم على الوقاية منهما، ووفرت خدمات المشورة الطوعية والسرية وإجراء الاختبارات. إضافة إلى ذلك استمرت عملية الأمم المتحدة، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومركز القيادة المتكاملة، والبرنامج الوطني لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل المجتمعي، في تنفيذ مشروع مشترك لتوعية ٦٨٠ مقابلا سابقا بالمسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقدمت خدمات المشورة الفردية الطوعية وإجراء الاختبارات لصالح ١١٦ من المقاتلين السابقين. وتعاونت عملية الأمم المتحدة مع الحكومة على بناء قدرات موظفيها فيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

سادسا - سيادة القانون

٥٢ - واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعم إعادة توزيع موظفي شؤون العدل في جميع أنحاء البلد. ونظمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالتنسيق مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، حلقات عمل تجمع بين القضاة وأفراد الشرطة القضائية وتهدف إلى الوقوف على أساليب تحسين الاتصال فيما بينهم. وركزت حلقة عمل أخرى على العدل الانتقالي والمسائل ذات الصلة، بما في ذلك القيود التي تواجهها المحاكم، ونقل القضايا الجنائية من القوات الجديدة إلى نظام العدل الذي أعيد تنصيبه، وإعداد وحدات نموذجية لتدريب القضاة في مجال المسائل الجنسانية.

٥٣ - ولا تزال أوضاع السجون مزرية، لا سيما في أوديني وبوندوكو وتابو ودالوا ومان وياموسوكرو. وقد توفي ستة مدنيين كانوا محتجزين في سجون تابو ودالوا بسبب نقص الغذاء والنظافة وتعذر الحصول على الخدمات الطبية. وفي كورهوغو، تمكن ٤٢ سجيناً من الفرار من السجن الرئيسي بالمدينة في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وحتى الآن أعيد القبض على خمسة منهم، في حين لا يزال ٣٧ منهم مطلقي السراح. وأعيد تأهيل جميع مرافق السجون، إلا أن معظمها لا يزال مغلقاً. ولا تزال المرافق المفتوحة تحت سيطرة القوات الجديدة.

سابعاً - الحالة الإنسانية

٥٤ - لا تزال الأنشطة الإنسانية ينصب تركيزها على إعادة إدماج وحماية المشردين داخليا والعائدين في المناطق الغربية، وعلى قضايا سوء التغذية والأمن الغذائي. وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، كان ما مجموعه ٩٠.٠٠٠ شخص من المشردين داخليا قد عادوا طوعاً إلى مناطقهم الأصلية في الغرب، حسب ما ذكرته العناصر الفاعلة في المجال الإنساني. واستقر ثلثهم في مقاطعات بلوليكن وداناي ودويكوي وغيلغو. واعتباراً من ١ تموز/يوليه قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، حسبما هو مبين في تقرير الأمين العام الصادر في أيار/مايو ٢٠١٠، بإدماج قدراته المتعلقة بالتنسيق والتخطيط للطوارئ في مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في أبيدجان ومكتبه الإقليمي في دكار.

ثامناً - التعافي الاقتصادي والدعم المالي لعملية السلام

٥٥ - في ٩ تموز/يوليه، أقر مجلس صندوق النقد الدولي الاستعراض الثاني للبرنامج الاقتصادي المتعلق بكوت ديفوار في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، وقدم دعماً من الميزانية بمبلغ ٥٣,٥ مليون دولار. وزار ممثلو صندوق النقد الدولي كوت ديفوار في الفترة من ١٥ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بهدف تحديث التوقعات الاقتصادية التي أعدها صندوق بشأن البلد في ضوء التطورات الاقتصادية الأخيرة. واجتمعوا مع الحكومة لمناقشة الاستعراض الثالث للبرنامج، الذي سيركز على تنفيذ السياسات الاقتصادية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠، وإعداد برنامج الإصلاح لعام ٢٠١١.

٥٦ - وتتواصل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجمعية الدولية من أجل تعبئة الأموال اللازمة لدعم تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي. واستمر الصندوق المشترك للتبرعات، الذي أنشأه ويديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البرنامج الوطني المخصص للخروج من الأزمة (Programme de sortie de crise) في تلقي التمويل. وحتى الآن، فمن بين ٥,٤٩

مليون دولار رصدت لعام ٢٠١٠، تم صرف ٣,٨٩ مليون دولار دعماً لمختلف المبادرات المتوخاة في اتفاق واغادوغو السياسي. واستمرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تقديم الدعم اللوجستي وغيره من صور الدعم إلى مكتب الميسر خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تاسعا - رصد وسائط الإعلام والإعلام الجماهيري

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، استمرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالشراكة مع وزارة الاتصالات الوطنية والمؤسسات التنظيمية، في الاضطلاع ببرامجها المتعلقة بتوفير التدريب والتوعية للعاملين في وسائط الإعلام الإيفوارية، بما في ذلك الصحفيون والعاملون في المحطات الإذاعية غير الهادفة للربح، على دور وسائط الإعلام وطرائق التغطية الإعلامية خلال الفترة الانتخابية. وواصلت عملية الأمم المتحدة، من خلال محطاتها الإذاعية، توعية السكان بشأن عملية السلام بشكل عام، مع التركيز بشكل خاص على العملية الانتخابية وطرائق المشاركة. وتابعت عملية الأمم المتحدة أيضا أنشطتها في مجال الاتصال الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، والإسهام في هئية بيئة سلمية طوال الفترة الانتخابية.

عاشرا - سلوك الأفراد وانضباطهم

٥٨ - واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تنفيذ استراتيجيات تتوافق مع سياسة الأمين العام التي تقضي بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي، بالتركيز على اتخاذ تدابير وقائية من خلال التدريبات التمهيدية وتدريبات تحديد المعلومات لجميع أفراد عملية الأمم المتحدة. ومن أجل التوعية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين وسبل الإبلاغ القائمة على المجتمع المحلي، قدمت عملية الأمم المتحدة مواد التدريب والتوعية اللازمة لقادة المجتمعات المحلية، والقادة الدينيين، والسلطات المحلية، وجماعات النساء والشباب، الذين يعيشون بالقرب من منشآت الأمم المتحدة.

حادي عشر - سلامة الأفراد وأمنهم

٥٩ - لا تزال الحوادث الناجمة عن البيئة الأمنية الهشة متفشية، من قبيل الجرائم في المناطق الحضرية، وقطع الطرق والابتزاز والاعتصاب والقتل وهي تشكل أكبر تهديد أمني لأفراد الأمم المتحدة. وفي الشمال، كانت هناك زيادة في الحوادث التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة. ففي بواكي، تعرض موظفان دوليان للسطو تحت تهديد السلاح في مكان إقامتهم. وتعرض موظف آخر لاعتداء جسدي وسرقة ممتلكاته الثمينة في الطريق العام. وتمثل زيادة

أنشطة الميليشيات في الغرب، التي تضمنت تهديدات ضد موظفي الأمم المتحدة، شاغلا بشأن أمن أفراد الأمم المتحدة العاملين في ذلك الجزء من البلد.

ثاني عشر - الجوانب المالية

٦٠ - خصصت الجمعية العامة، بقرارها ٢٧٣/٦٤، مبلغا قدره ٤٨٥,١ مليون دولار للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة لما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فستقتصر تكلفة الإنفاق على العملية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة في حساب عملية الأمم المتحدة ٦٧,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة في جميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٩٢٢ ٢ مليون دولار. وسددت المبالغ المستحقة إلى الحكومات المساهمة عن تكاليف القوات والشرطة عن الفترة المنتهية في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠، وعن تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

ثالث عشر - ملاحظات

٦١ - كانت عملية الاقتراع التي أجريت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر يوما تاريخيا في كوت ديفوار. ويشيد الأمين العام بشعب كوت ديفوار، والأحزاب السياسية وقادتها نظرا إلى احترامهم مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وكذلك التزامهم بحل الأزمة الإيفوارية، التي طال أمدها، وباستعادة السلام والأمن الدائمين خلال الفترة التي مضت من عملية الانتخابات حتى الآن. ومثل عقد الانتخابات معلما هاما من معالم عملية السلام في كوت ديفوار، وكان الإقبال الهائل للناخبين في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك الأجواء السلمية أجريت في ظلها الحملات الانتخابية وعملية الاقتراع شهادة حقيقية بما لدى شعب كوت ديفوار من صبر وإرادة سياسية وتصميم على المضي قدما نحو مستقبل أفضل. وإنني أثني على المؤسسات الوطنية، بما في ذلك اللجنة الانتخابية المستقلة والشركاء الوطنيين والدوليين، نظرا إلى تصديها بشكل فعال للتحديات بهدف كفالة أن تجرى الانتخابات في موعدها المقرر. كما يشيد الأمين العام بالدعم المقدم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري إلى الكيانات الانتخابية الوطنية.

٦٢ - ويمثل التقييم الإيجابي من قبل جميع المراقبين الدوليين، وعدم وجود أي حوادث أمنية كبيرة في يوم الانتخابات تطورات مشجعة. ويتطلب الأمر إجراء انتخابات تصفية فيما بين الرئيس لوران غباغبو ورئيس الوزراء السابق ألسان واتارا، اللذين حلا في المرتبة الأولى والثانية على التوالي، من أجل انتخاب الرئيس القادم لكوت ديفوار. وثمة عدد من التحديات ماثلة أمامنا. إن الأمين العام واثق من أن شعب كوت ديفوار قادر على التصدي لها، وقد تمكن بشكل رائع من أن يكون على قدر هذه المناسبة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وسوف يفعل ذلك مرة أخرى، بما يقدمه المجتمع الدولي من دعم. ومن الضروري أن تبني اللجنة الانتخابية المستقلة على التقدم المحرز حتى الآن للتأكد من أن الجولة الثانية ستكون ناجحة مثل الأولى. وسيكون وجود المراقبين الوطنيين والدوليين خلال الانتخابات أمرا حاسما في كفالة أن تكون الانتخابات مفتوحة أمام الجميع وحرّة ونزيهة وشفافة.

٦٣ - وقد تلقى الملايين من الإيفواريين بطاقات هويتهم الوطنية، وهي خطوة حاسمة نحو معالجة مسألة تحديد الهوية، التي كانت محورية في الصراع. وعملية تحديد الهوية أمر ضروري لتحقيق الاستقرار على الأجل الطويل في كوت ديفوار، ويدعو الأمين العام جميع الأطراف الإيفوارية إلى مواصلة عملية تحديد الهوية، بما في ذلك فيما بعد الانتخابات.

٦٤ - ويقدم الأمين العام تهانیه إلى المرشحين ومؤيديهم على قبولهم النتائج التي أعلنها المجلس الدستوري، وأحث جميع الإيفواريين على صون المناخ السياسي والأمني الهادئ، ومواصلة إبداء الاحترام للمبادئ الديمقراطية لدى المضي في الجولة المقبلة وما بعدها. ويحث الأمين العام جميع المرشحين والأحزاب مرة أخرى على الالتزام الصارم بمدونة قواعد السلوك المتعلقة بالانتخابات، التي وقعت في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في أبيدجان تحت رعايته، حيث تمضي كوت ديفوار قدما نحو الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، ونحو الجزء المتبقي من العملية الانتخابية، بما في ذلك الانتخابات التشريعية. ويجب حل أي نزاعات ذات صلة بالانتخابات من خلال الآليات المنشأة قانونيا. ولا تزال ولاية التصديق الموكلة إلى الممثل الخاص للأمين العام تشكل ضمانا هاما. وسيواصل متابعة التطورات عن كثب بالتشاور، مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، للوفاء بولاية التصديق الموكلة إليه في جميع مراحل العملية الانتخابية، التي تشمل الانتخابات التشريعية.

٦٥ - ويرحب الأمين العام أيضا بالبيئة السلمية السائدة حتى الآن، وهو أمر يستحق الشكر فيه ليس فحسب كافة أجهزة الأمن، وإنما أيضا السكان. وأحث بقوة جميع أصحاب المصلحة أن يحافظوا على هذه البيئة الإيجابية وأن يستمروا في مقاومة أي محاولات تلجأ إلى العنف بهدف التأثير في عملية السلام. وستواصل عملية الأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع

أجهزة الأمن في كوت ديفوار وقوة ليكورن بهدف ضمان وجود مناخ يسوده الهدوء والسلام طوال الفترة الانتخابية وما بعدها، ومنع أية مفسدين من تقويض هذه العملية.

٦٦ - وفي حين يرحب الأمين العام بتحسين فرص استفادة جميع المرشحين خلال الحملة الانتخابية من وسائل الإعلام، التي تسيطر عليها الدولة، لا يزال يساوره القلق إزاء استمرار إمكانية أن تقوم وسائل الإعلام بدور سلبي بتأجيج التوترات السياسية والتحريض على العنف. ويساوره القلق أيضا إزاء ما تردد عن صدور طنطنات لا يمكن قبولها. وبينما تقف كوت ديفوار على مشارف بلوغ نقطة بارزة في مسار طويل من الصراع إلى السلام، يجب أن تكون هذه الفرقة في عداد الماضي. ويدعو الأمين العام جميع أصحاب المصلحة إلى أن يرفضوا مثل هذه الطنطنات، وأن يقوموا من خلال الآليات المناسبة بحاسبة المنخرطين فيها.

٦٧ - وتطلعا إلى ما بعد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، يحث الأمين العام قادة كوت ديفوار ومؤيديهم على أن يحترموا نتائج الانتخابات، وأن يدخلوا المرحلة المقبلة متحلين بروح المصالحة، سعيا إلى تكوين المؤسسات المنتخبة حديثا دون تأخير. وسيكون من المهم الابتعاد عن سياسات الفرقة الماضية من أجل كفالة أن تكون هذه المؤسسات قادرة على قيادة البلاد نحو تنفيذ المهام المتبقية من عملية السلام لما فيه خير البلد وفائدة كافة الإيفواريين.

٦٨ - ولا يزال الأمين العام يساوره القلق إزاء تزايد العنف الجنسي، وإزاء ما يتردد باستمرار عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. ومن الضروري، بالنسبة لرفاه السكان والمجتمع بصفة عامة، حماية الحقوق والحريات الأساسية. لذلك فإنني أدعو الأطراف الإيفوارية إلى أن تضع وتنفذ التدابير اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، والتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب.

٦٩ - وستكتمل الدورة الانتخابية بإجراء الانتخابات البرلمانية. وستواصل عملية الأمم المتحدة تقديم الدعم اللازم للأعمال التحضيرية لهذه الانتخابات التشريعية الهامة التي يأمل الأمين العام أن تجري في حينها. وعلى الرغم من أن نجاح اختتام الدورة الانتخابية يشكل خطوة حاسمة في عملية السلام، وسوف يتيح أساسا لخفض قوام عملية الأمم المتحدة في البلد، فإن الانتخابات وحدها لن تقدم حلا للأزمة الإيفوارية. وينبغي أن تلتزم الأطراف الإيفوارية بمواصلة العمل بعد الانتخابات على استكمال الجوانب المتبقية من عملية السلام، ولا سيما المهام ذات الصلة بإعادة التوحيد الواردة في الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي، وعلى إعادة بناء بلدهم.

٧٠ - وفي الفقرة ٢٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٣٣ (٢٠١٠)، طلب المجلس من الأمين العام إعداد مجموعة جديدة من النقاط المرجعية كي تقاس عليها إمكانية خفض قوام عملية الأمم المتحدة، مع المراعاة التامة لضرورة توطيد استقرار البلد. وأعرب المجلس، في الفقرة ٢٩ من القرار نفسه، أيضا عن اعتزامه، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، استعراض ولاية عملية الأمم المتحدة وهيكلها وقوامها، فضلا عن الإذن المخول إلى قوة ليكورن، والنقاط المرجعية المشار إليها في الفقرة ٢٦، والنظر في جميع الخيارات، بما في ذلك تلك الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في أيار/مايو ٢٠١٠، في ضوء توطيد استقرار الحالة، وتنفيذ الخطوات الرئيسية في عملية السلام، وحالة الانتخابات، ومدى الإرادة السياسية التي تبديها الأطراف الإيفوارية. وبمراعاة الإرادة السياسية التي أبدتها الأطراف حتى الآن وما هو متوقع من عقد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وبالنظر إلى أنه من المتوقع إجراء الانتخابات التشريعية في أوائل عام ٢٠١١، ستتجاوز الأمانة العامة وعملية الأمم المتحدة مع الحكومة المنتخبة حديثا فيما يتعلق بتنفيذ ما تبقى من الخطوات الرئيسية في عملية السلام، وإعداد مجموعة جديدة من النقاط المرجعية يقاس عليها خفض قوام عملية الأمم المتحدة، فضلا عن إعداد مقترحات عن شكل وجود الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار، يعتزم الأمين العام أن يعرضها على المجلس للنظر فيها، وذلك في تقرير من المقرر تقديمه بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠. ولذا فإن الأمين العام يوصي بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بقوامها المأذون به، لمدة أربعة أشهر أخرى حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، على أساس أن يستند اقتراح تمديد الولاية لفترة إضافية مناسبة، إلى تقييم للتطورات في الحالة الأمنية، فضلا عن إمكانات توطيد الاستقرار في البلاد في أعقاب الانتهاء من الدورة الانتخابية وإلى المقترحات المقرر إدراجها في تقرير الأمين العام المشار إليه أعلاه بشأن دور الأمم المتحدة في كوت ديفوار فيما بعد الانتخابات.

٧١ - وفي الختام، يود الأمين العام أن يشكر ممثله الخاص، تشوي يونغ - جين، وجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين العاملين بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على استمرار التزامهم بدعم عملية السلام وتفانيهم في ذلك. وهو يعرب أيضا عن امتنانه لميسر عملية السلام في كوت ديفوار، بليز كومباوري، رئيس بوركينافاسو، وممثله الخاص في أبيدجان، بورما بوديني، نظرا إلى جهود التيسير التي يبذلانها بلا كلل. وأخيرا، يود الأمين العام أن يعرب عن تقديره لجميع البلدان المساهمة بقوات وبقوات الشرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات العاملة في المجال الإنساني والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية، نظرا إلى ما تقدمه من إسهامات هامة في استعادة السلام والاستقرار الدائمين في كوت ديفوار.

المرفق الأول

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	الجموع	وحدات الشرطة المدنية الشرطة المشكلة
الإتحاد الروسي	١٠	-	-	١٠	-
إثيوبيا	٢	-	-	٢	-
الأرجنتين	-	-	-	-	٣
الأردن	٧	١٢	١٠٤٧	١٠٦٦	٤٤٩ ٢٤
إكوادور	٢	-	-	٢	-
أوروغواي	٢	-	-	٢	٣
أوغندا	٤	-	-	٤	-
أوكرانيا	-	-	-	-	٧
أيرلندا	٢	-	-	٢	-
باراغواي	٧	٢	-	٩	-
باكستان	١١	١٢	١٠٨٣	١١٠٦	١٥٠ ١
البرازيل	٤	٣	-	٧	-
بنغلاديش	١٣	١٢	٢١٠٣	٢١٢٨	٢٩٧ ١
بنن	٥	٧	٤٢٠	٤٣٢	- ٥٢
بوروندي	-	-	-	-	١٤
بولندا	٣	-	-	٣	-
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٣	-	-	٣	-
بيرو	٣	-	-	٣	-
تركيا	-	-	-	-	١٣
تشاد	٣	١	-	٤	٣٢
توغو	٧	٦	٥٠٩	٥٢٢	- ٢٠
تونس	٧	٤	-	١١	-
جمهورية أفريقيا الوسطى	-	-	-	-	١٦
جمهورية تنزانيا المتحدة	١	٢	-	٣	-
جمهورية كوريا	٢	-	-	٢	-
جمهورية مولدوفا	٤	-	-	٤	-

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة الشرطة المشكلة المدنية
جيبوتي	—	—	—	—	٤٠
رومانيا	٦	—	—	٦	—
زامبيا	٢	—	—	٢	—
زمبابوي	٣	—	—	٣	—
السلفادور	٣	—	—	٣	—
السنغال	١٢	٥	٥١٧	٥٣٤	٣٥
سويسرا	—	—	—	—	٤
صربيا	٣	—	—	٣	—
الصين	٦	—	—	٦	—
غامبيا	٣	—	—	٣	—
غانا	٦	٩	٥١٥	٥٣٠	١٤
غواتيمالا	٥	—	—	٥	—
غينيا	٣	—	—	٣	—
فرنسا	—	٧	—	٧	١٣
الفلبين	٢	٣	—	٥	—
الكامeroon	—	—	—	—	٥٠
كندا	—	—	—	—	٥
الكونغو	—	—	—	—	٢٧
مصر	—	١	١٧٥	١٧٦	٤
المغرب	—	٣	٧٢٣	٧٢٦	—
ناميبيا	٢	—	—	٢	—
نيجال	٣	١	—	٤	—
النيجر	٦	٤	٣٨٢	٣٩٢	٥١
نيجيريا	٥	—	—	٥	—
الهند	٨	—	—	٨	—
اليمن	٨	١	—	٩	٤
المجموع	١٨٨	٩٥	٧ ٤٧٤	٧ ٧٥٧	٨٩٦
عدد الإناث	١١	٣	٨٧	١٠١	٢٠

الخريطة: